2025	Vol. 16 .NO.(68)	الصفحة(655-676)	الاصدار (16) ،العدد (68)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان 1969- 1983

اسم الباحث/ ة (1): م.م. مدحت حماش جاسم

الدرجة العلمية: ماجستير
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل:

ملخص البحث عربي:

وبعد ان ضم محمد باشا السودان عام 1821 الى سلطته بدأت أولى خطوات التكامل الاقتصادي بين شعبي وادي النيل ، وليرتبط باقتصاد موحد ، ثم أُسس ديوان التجارة المصرية عام 1826 وبذلك فقد تكونت وحدة وادي النيل بين مصر والسودان .
وفي عام 1959 تم التوقيع على اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل ، وكانت تعديلاً لمعاهدة عام 1929 .
وفي عام 1969 استقرت الاوضاع السودانية بعد الانقلاب الذي قاده جعفر النميري ، وكانت أولى خطوات الزيارات المتبادلة بين دولتي مصر والسودان وتهدف الى تنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية المشتركة. وقسم البحث من مقدمة وبحثين وخاتمة.
وجاء المبحث الأول: بعنوان التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان 1969-1974. وتناولت فيه التقارب السياسي والاقتصادي ،و توقيع منهاج العمل السياسي والاقتصادي عام 1974، وعلى أثر ذلك التوقيع بدأ الانفتاح الاقتصادي ، مما شجع دخول الشركات الاجنبية والمحلية لكلا البلدين ، كما استحدثت وزارة خاصة مشتركة لشؤون التكامل الاقتصادي ، ولأجل رفع مستوى التكامل العلمي جرى توقيع برتكول ثقافي في تطوير البحث العلمي.
اما المبحث الثاني: فقد تناول توقيع اتفاقية الدفاع المشترك، ثم تلاه توقيع ميثاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان عام 1982، فضلاً عن تأسيس العديد من المؤسسات المشتركة منها المجلس الاعلى للتكامل وبرلمان وادي النيل في شهر آذار عام 1983 دعماً للتعاون والتضامن العربي للمصالح المشتركة.
لقد اعتمد الباحث على العديد من المصادر العربية ، فضلاً عن مجلة السياسة لدولية التي أغنت البحث بكثير من المعلومات ، ومن بين المصادر عبد العظيم رمضان ، ويونان لبيب رزق ، ونجيب صالح ، تاريخ العرب السياسي وعبد الرحمن فهمي ، يوميات مصر السياسية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، السودان ،مصر، التقارب السياسي . التكامل

Corresponding author:

Economic integration between Egypt and Sudan 1969 - 1983

Name of the researcher (1): M.M. Medhat hammash Jassim

Scientific degree: master
Scientific specialization: history
Place of work:

Research summary Arabic:

After Muhammad Pasha annexed Sudan in 1821 to his power, the first steps of economic integration began between the peoples of the Nile Valley, and to be linked to a unified economy, and then founded the Egyptian Bureau of Commerce in 1826, thus the unity of the Nile valley between Egypt and Sudan was formed .

In 1959, the agreement on the full use of the Nile waters was signed, which was an amendment to the 1929 treaty .

In 1969, the Sudanese situation stabilized after the coup led by Jaafar Nimeiri, and the first steps were mutual visits between the countries of Egypt and Sudan aimed at developing and developing joint economic projects. The research consists of an introduction, two papers and a conclusion.

The first discussion was entitled economic integration between Egypt and Sudan 1969-1974. It dealt with political and economic rapprochement, and the signing of the political and economic action platform in 1974, and following that signing, economic openness began, which encouraged the entry of foreign and local companies to both countries, and a joint special ministry for economic integration affairs was established, and in order to raise the level of scientific integration, a cultural protocol was signed in the development of scientific research.

The second discussion dealt with the signing of the mutual defense agreement, followed by the signing of the economic integration pact between Egypt and Sudan in 1982, as well as the establishment of several joint institutions, including the Supreme Council for integration and the Nile Valley parliament in March 1983 in support of Arab cooperation and solidarity for common interests.

The researcher relied on many Arab sources , as well as the International Journal of politics , which enriched the research with a lot of information , among the sources are Abdul Azim Ramadan, Younan Labib Rizk, Nagib Saleh, the political history of the Arabs and Abdel Rahman Fahmy, the political diary of Egypt.

Keywords: economy, Sudan, Egypt, political convergence . Integration

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 النشر المباشر- أيلول

 Corresponding author:

المقدمة:

يعد التكامل الاقتصادي بين البلدين ، نقطة مضيئة في سير العلاقات بين شعبي وادي النيل، كما ان البلدين يمتلكان المؤهلات لنجاح التكامل الاقتصادي ، مع وجود الطاقات البشرية من الايدي العاملة التي تشجع على نجاح برنامج التكامل ، وأما العلاقات الاجتماعية والتاريخية وتقاربها الجغرافي وارتباطها الوثيق بوادي النيل مما شجعها بالانفتاح الاقتصادي وتطويره .اذ كانت أول بوادر للشراكة الاقتصادية عندما وقعت السودان تحت سيطرة محمد علي باشا منذ عام 1821الذي شكل وحدة وادي النيل بين مصر والسودان لترتبط باقتصاد موحد ، ولتقوية الاقتصاد وضع الخطط اللازمة لتطويره ، كما اهتم بوسائل الطرق والمواصلات البرية والنهرية دعماً لزيادة حجم التبادل التجاري .

ثم انشأ ديوان التجارية المصرية عام 1826، وحول الاقتصاد المصري السوداني الى اقتصاد انتاجي، وفي عام 1959 عقدت اتفاقية تقسيم المياه ، وتم الاتفاق على عدد من المشاريع من بينها مشروع السد العالي وخزان الرصيرص الداعمين للتعاون الاقتصادي، وبعد عام 1969 بدأت الزيارات بين البلدين وأهم ما جاء بها الاسراع في تنمية التكامل الاقتصادي وتطوير المشاريع المشتركة الزراعية والصناعية، كما زاد الاهتمام بتطوير العلاقات بين البلدين ، وكانت تجربة منهاج التكامل الاقتصادي بين شعبي وادي النيل تنمو في جميع المجالات ولتحقيق ذلك الغاء جميع الرسوم الجمركية بين البلدين ، ثم تشكيل هيئات مشتركة لمتابعة تجربة منهاج التكامل ، فضلاً عن دخول الشركات الاجنبية للاستثمار ، والشركات المحلية المشتركة لها دور في رفع مستوى الاقتصاد المصري السوداني.

وبعد عام 1973 نشطت حركة تبادل الوفود لتبادل الخبرات وتطويرها بين الجانبين، وعامل آخر دفع للتقارب ألا وهو تدهور العلاقات بين ليبيا والسودان الذي دعم نحو الانفتاح السياسي والاقتصادي، كما أكد منهاج التكامل الاقتصادي على تنشيط المجال الثقافي في جميع المجالات واثبات لذلك تشكيل العديد من اللجان المشتركة ، وتأسيس مراكز ثقافية لكلا البلدين، وأعقبه استحداث وزارتين للتكامل الاقتصادي في القاهرة والخرطوم، وتأسيس شركات مشتركة ، ثم تلتها اتفاقية الدفاع المشترك تعزيزاً للتكامل الاقتصادي .

ولمواصلة تجربة منهاج التكامل الاقتصادي فقد توج بتوقيع ميثاق التكامل الاقتصادي عام 1982، فقد اعقب ميثاق التكامل تأسيس المجلس الاعلى للتكامل وبرلمان وادي النيل والامانة العامة المشتركة لميثاق التكامل ولجان فنية وصندوق مشترك للتكامل. ومن الله التوفيق.

Corresponding author:

المبحث الأول: تجربة التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان 1969- 1974

تشكل الاهمية الاقتصادية حيزاً كبيراً لرفع مستوى التكامل الاقليمي ، والذي بدوره يسير نحو نموذج جديد للتكامل للاقتصادي، ومن ثم الى تقارب سياسي ليتجاوز جميع العقبات بين الدول ، ويمكن اتخاذ العديد من البرامج لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي ومنها الغاء الرسوم الكركية مع توفير اسواق مشتركة وربما توحيد للعملة النقدية لبعض الدول .

كان التخطيط للانقلاب منذ تشرين الاول عام 1968 ، وسار على خطى السياسة المصرية ، على ان ترتبط السيادة بمجلس قيادة الثورة، وان تؤسس حكومة مدنية، وتتابع من قبل مجلس قيادة الثورة عن كيفية قدرتها للتغيير السياسي والاقتصادي نحو الافضل الذي تنتظره القيادة العامة [1].

لقد قامت دول المغرب العربي بتنسيق التعاون الاقتصادي على اثر تشكيل هيئات أو لجان مشتركة تخص الشؤون الاقتصادية والبحوث الصناعية ، والذي انتشر خبرها عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكان التأثير واضحاً على مصر والسودان، فقد وضعت تجربة دول المغرب العربي أمام لجانها المشتركة لاسيما التطوير والاهتمام في مجال النقل والمواصلات والاجهزة السلكية واللاسلكية وكذلك قطاع السياحة [2] .

وعقدت اتفاقية تجارية بين مصر والسودان وتم الاتفاق على زيادة مستوى تعاون وتبادل تجاري ، وكان معظم المواد التجارية غير خاضعة للرسوم الجمركية دعماً لتقوية الاقتصاد الوطني وتنشيطه بين البلدين [3] .

وعلى اثر الزيارة التي قام بها الوفد السوداني الى مصر بعد مرور شهر من قيام الانقلاب ، فقد أوصى الرئيس جمال عبد الناصر[4] الوفد السوداني بالحفاظ على الثورة، ثم اتفق الجانبان في الثلاثين من تموز 1969على توقيع ميثاق التكامل الاقتصادي وتنشيط نمو العلاقات المصرية السودانية نحو الافضل [5].

وبعد ان استقرت الاوضاع السودانية بعد الانقلاب العسكري عام 1969 الذي قاده جعفر نميري[6]، اذ بدأت أولى خطوات الزيارات المتبادلة بين مصر والسودان وركزت المحادثات بين الوفدين بالإسراع في تنمية التكامل الاقتصادي ، وتطوير المشاريع الاقتصادية والزراعية بين البلدين، وعل أثر ذلك قامت الدولتان بتشكيل لجان مشتركة ومهمتها كيفية تنمية وتطوير التعاون الاقتصادي للشعبين المصري والسوداني [7].

ولازالت الزيارات متبادلة حتى وصلت الى اعلى مستوياتها فقد زار الرئيس جعفر نميري القاهرة والتقى بالرئيس جمال عبد الناصر في 12 تشرين الثاني عام 1969، وفي خضب المحادثات تم التأكيد على ضرورة تطور العلاقات الودية بين البلدين في جميع المجالات لاسيما التعاون في مجال التكامل الاقتصادي [8].

Corresponding author:

كما زار وفد مصري برئاسة حسن عباس زكي وزير الاقتصاد المصري الى الخرطوم في نهاية آب من العام نفسه لمواصلة محادثات التكامل الاقتصادي لشعبي وادي النيل، وطرح فكرة قيام مصر بتنفيذ مشاريع ذات اهمية اقتصادية في داخل السودان، فضلاً عن تقديم دراسة للتعاون في مجال الصناعة والزراعة للبلدين ، وعلى أثر تلك اللقاءات شكلت هيئة دائميه تسمى مجلس التنسيق الاقتصادي مهمتها دعم وتطوير التعاون اقتصادي لكلا البلدين [9].

كان السودان من بين الموقعين عل اتفاقية الوحدة اقتصادية العربية في 19 كانون الأول 1969، والتي تدعو الى ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي ، والتأكيد على توحيد الجهود العربية باتجاه تنمية اقتصادية موحدة، بمشاركة دول عربية من بينها العراق ومصر واليمن الكويت والأردن [10].

كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وهو اقدم تلك المؤسسات الذي تميز دوره في انشاء الصندوق العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وهو الذي وضع الخطط لتأسيس الشركة السودانية الكويتية للإنتاج الحيواني ، وقد يلعب ذلك المشروع بمنح المجال لإنشاء مشاريع متعددة ومشتركة في المجال الزراعي للدول العربية لاسيما في دولة السودان [11] .

لقد توج عام 1970 بتوقيع عدد من الاتفاقيات في عدد من المجالات بين الدول الثلاثة مصر والسودان وليبيا ، فقد اجمع وزراء التربية والتعليم للدول الثلاث في شهر آذار من نفس العام على توحيد المناهج الدراسية والكتب في المرحلة الابتدائية وتعد اساس للمراحل التي تليها فضلاً عن تبادل الخبرات العلمية من المدرسين والمعلمين وارسال عدد من الطلبة السودانيين ليتلقوا تدريبهم في مجال الضمان الاجتماعي والتأمينات الصناعية داخل مصر [12].

كانت هنالك هيئة مشتركة بين مصر والسودان لمتابعة مياه نهر النيل، فقدمت تلك الهيئة مذكرة في شهر كانون الأول عام 1971 موجهة الى الدولتين تحمل في طياتها الخطوط العريضة لمشروع تقليل نسبة المياه المتسربة باتجاه مستنقعات بحر الجبل والزراف وفروعهما، ولتضيف ايراد للنهر وليرفع من مجموع الحصة المائية لكلا البلدين كخطوة أولى لمشروع جونجلي ، والتقليل من الاعتماد على المياه المخزونة داخل البحيرات الاستوائية [13] .

لقد صدر أبان حكم الرئيس جعفر محمد النميري العديد من القوانين ، ومن بينها قانون الثروة النفطية لعام 1972، وعلى أثر صدور ذلك القانون ليدخل السودان مرحلة جديدة من نشاط للشركات الاجنبية المستثمرة ضمن مناطق جنوب دار فور وأعالي النيل والبحر الاحمر لبحث والتنقيب عن النفط والمعادن الاخرى [14] .

كانت بلاد وادي النيل منذ أول عهدها على اتصال وثيق تربطها علاقات تجارية واجتماعية فيما بينها ، فقد كان الرئيس جعفر نميري متأثراً بالحضارة المصرية وحنكة قيادتها فأراد ان يسير بالسودان

Corresponding author:

على نفس النهج المصري ، ومنذ شهر اب عام 1973 بدأت حركة متبادلة للوفود بين مصر والسودان لتبادل الافكار والخبرات الفنية وتطويرها بين البلدين [15].

وتعزيزاً لدعم برنامج التبادل الاقتصادي فقد عقدت عدة اجتماعات مشتركة لزيادة وتطوير المنتجات الزراعية وتصديرها ، فضلاً عن اقامت دورات وتبادل الخبرات لمكافحة الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل الزراعية والتي تؤثر سلباً على زيادة الانتاج [16] .

وعامل آخر حرك التقارب بين البلدين هو تدهور العلاقات بين ليبيا والسودان وتوتر العلاقات المصرية الليبية بعد حرب تشرين الأول عام 1973 مع اسرائيل ، فقد كان التوجه نحو الامام في توطيد وتقوية أواصر التقارب للانفتاح في جميع المجالات ومنها الاقتصادية، كما ان هنالك تشابه بين شعبي البلدين في العلاقات وقوة تبادل تجاري مرتبطة منذ القدم بحضارة وادي النيل [17] .

وعلى أثر تلك الاجتماعات جرى التوقيع على منهاج العمل السياسي والاقتصادي في الحادي عشر من شباط عام 1974 بين الرئيس محمد انور السادات [18] والرئيس جعفر نميري في اسكندرية وبشكل رسمي وقانوني لدعم السياسة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين مصر والسودان ولتقوية أواصرها وازدهار شعبي البلدين [19] .

ووضح الرئيس محمد جعفر النميري القواعد التي بُني عليها التكامل بين شعبي مصر والسودان في خطابه حين القاه اثناء التوقيع على منهاج العمل التكاملي في الاسكندرية مؤكداً فيه "السودان بما يملك هو ملك لمصر، وان مصر بما تملك هي ملك للسودان وان شعب وادي النيل على درب التكامل سند للامة العربية ونصير للقارة الافريقية، حرب على اعداء الحرية والعدالة وكرامة الانسان" [20].

ومن بين المشاريع المقدمة بعد توقيع على منهاج التكامل اقتصادي مشروع قناة جونجلي، ويعد ذلك المشروع من المشاريع المهمة والاقتصادية في مجال التنمية والتعاون بين البلدين، فقد زاد اهتمام القيادتين السياسيتين لكلا البلدين لذلك المشروع الاقتصادي منذ شهر شباط عام 1974، ومنذ ان طرح المشروع ضمن توقيع المنهاج والمناقشات والدراسة مستمرة بدون انقطاع لهذا المشروع ، فقد قامت وزارة الدولة لشؤون السودان في مصر الى عقد ندوة علمية للبحث ودراسة مشروع القناة والاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انشاءه، وكان وراء فكرة مشروع قناة جونجلي التقليل من المياه المفقودة لنهر النيل ، ولسحب الفائض من تلك المياه لأغراض الزراعة وكذلك التحكم بمياه نهر النيل[21]

.

أولاً : الجدوى **الاقتصادية والاجتماعية من المشروع:** [22].

- تطوير وتحسين الانتاج الزراعي ، وتغيير بعض الحرف للسكان من الرعي الى العمل الزراعي، واتاحة الفرصة لزيادة الانتاج وتصديره الى خارج البلاد ، والحصول على العملة الاجنبية لتحويل الاقتصاد من تقليدي معيشي الى اقتصاد نقدي حديث.

Corresponding author:

- يزيد من انتاج الثروة الحيوانية، وتوفر الغلات الزراعية كعلف للحيوانات.
- توفر انتاج المواد الاولية للصناعة وتنمية ي قطاع الصناعة، لتتيح اقامة اسواق داخلية وخارجية مع دول الجوار.
- الزيادة اللازمة من خدمات صحية وتعليمية فضلاً عن انتاج الطاقة الكهربائية للتقدم الصناعي.
- توفير خدمات النقل والمواصلات بري ونهري .
- الاهتمام بمزيد من الابحاث الاجتماعية والاقتصادية والتي تهدف الى افضل النتائج للمشروع عن طريق مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية في السودان.

ثم أكد المنهاج الى العمل الجاد لتفعيل الروابط بين البلدين في المجال الثقافي ولم يكن أقل أهمية عن بقية المجالات ودمجه مع المجالات الاخرى والمهمة منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، عن طريق تشكيل دوائر بين البلدين لضمان ديمومة التعاون المشترك، ولإثبات ذلك تم تشكيل لجان سياسية على مستوى عال للتكامل ، وقد كلف وزراء التعليم والثقافة من كلا البلدين ضمن اللجان ، ومن بنود المنهاج تشكيل لجنة فنية مشتركة للثقافة مع لجنة فنية أُخرى، مع التأكيد على تعزيز التبادل الفني والثقافي معاً، وبالتوافق زادت عدد البعثات العلمية الدراسية والعناصر الفنية وواجبها تدريب الشباب السوداني وتطويره والتي تبعثها مصر الى السودان [23].

وفي مجال التعاون الفني والثقافي وعلى اساس الصلاة الوثيقة للبلدين حضارياً وثقافياً عبر التاريخ ، ودعماً لتلك العلاقات بين الشعبين ، فقد حصلت موافقة اللجنة الوزارية العليا في اجتماعاتها على مجموعة من القرارات ومنها بالدرجة الأولى انشاء مركز ثقافي مصري في السودان ومركز ثقافي سوداني في القاهرة ، ومهمتهما العمل على تقديم مفصل للحياة الثقافية للبلدين ، وكذلك العمل على تأسيس مركز دراسات لحضارة مصر والسودان ، ودعم ورفع مستوى النشاطات الثقافية والعلمية وبدورها تعكس نشاط الوحدة الفكرية وتطويرها من خلال تكثيف حركة تبادل الوفود الثقافية والفنية والمطبوعات والمعارض وبرامج الاذاعية للتلفزيون ، وليشكل قاعدة من الثقافة العريضة يبني قاعدة للوعي الشعبي في التكامل الثقافي وتنميته [24].

ثانياً: في مجال تطوير التعليم والبحث العلمي:

أكدت اللجنة المختصة في هذا المجال ضرورة العمل بالقوانين المناسبة وادخالها على البيئة والمجتمع وبمقدمتها وظيفة التعليم لخلق تغيير اجتماعي والتنمية الاقتصادية والتركيز بأبعاده الثلاثة وهي . [25].

اولاً- البعد التاريخي : المبني على احترام المقومات الثقافية والمبادئ الروحية والدينية ليصبح اساساً فكرياً لبناء الحاضر والتطلع نحو المستقبل.

Corresponding author:

ثانياً- البعد الحاضر: ويفيد بمتابعة التقدم بالإنجازات العالمية واليومية العلمية والتحديثات المستمرة في كافة الجوانب العلمية الاخرى .

ثالثاً: البعد المستقبلي: الوقوف بوجه تحديات المستقبل ولإعداد الخطط الشاملة لخلق مجتمع حديث يرقى بالحرية والديمقراطية والعدالة.

لقد اوصت اللجنة الوزارية المشتركة على استمرار التبادل الخبرة العلمية بين مؤسسات التعليمية بين الشعبين ، ومناقشة البحوث والمناهج الدراسية وتوحيدها وطرق اعداد المعلمين ، فضلاً عن رفد التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الاختصاصات العلمية واللازمة لها ، ومن بين الوصايا دعم البعثة التعليمية المصرية السودانية ، وتنمية القدرات العلمية وتطوير جامعة القاهرة فرع الخرطوم، والتركيز على التعاون في دعم البحوث المشتركة ، وكذلك يعد الجانب الثقافي احد الركائز المهمة للتكامل بمختلف انواعه ، لذلك أخذت مصر على عاتقها عمل ورشات تدريبية لتأهيل الطلبة السودانيين ومنحهم شهادات من الجامعات والمعاهد المصرية بعد اجتيازهم للاختبارات [26].

لقد شرعَ الرئيس محمد انور السادات سياسة توسعية لاسيما سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف شهر ايار عام 1974، واصبحت ساحة تجارية للعديد من الدول المجاورة وغيرها ، فقد سهلت الحكومة المصرية دخول البضائع الى مصر واعطت تسهيلات كبيرة في مجال التجارة الداخلة والخارجة ، ونلاحظ ان مصر اصبحت محط انظار اصحاب رؤوس الاموال والشركات الاجنبية من اجل رفع المستوى الاقتصادي للبلد والانتفاع به [27] .

توجه الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون الى مصر في 12 حزيران عام 1974 من اجل دفع عجلة تقارب العلاقات السياسية بين البلدين، فأراد الرئيس محمد انور السادات ان يوظف تلك الزيارة خدمة لصالح الاقتصاد الوطني ، إلا انه بدأ بالتخلي عن العلاقات الاشتراكية ليحصل على الدعم الامريكي اقتصادياً، وكانت تلك سياسة السادات بإدخال التكنلوجيا الغربية، وتحسين وتنمية الموارد المحلية والثروات الطبيعية وزيادة الانتاج مستغلاً المعونات الاجنبية [28].

لقد نهج السودان وسار على نفس سياسة مصر بالتوجه نحو الغرب ، لقد مشى الرئيس بخطوات نحو الانفتاح الاقتصادي فأستقطب الشركات الاجنبية للاستثمار داخل السودان كالذي حصل في مصر، وكانت المشاريع التي قدمتها السودان مشتركة وبأموال اجنبية وشركات اجنبية ، وكان ذلك العامل هو تشجيع ودعم للشركات الزراعية العالمية ، وحسب القانون السوداني آنف الذكر لعام 1972، وكان السودان قد وفر الاراضي والمواقع لإقامة الشركات الأجنبية [29] .

أما سياسة دولة السودان فقد اعجب جعفر نميري بسياسة مصر وتوجهها بالانفتاح الاقتصادي نحو الغرب، إلا انه سار على نفس السياسة المصرية ، فقام السودان بدعوة الشركات الاجنبية للاستثمار

Corresponding author:

في السودان ، فقدمت السودان العديد من المشاريع بالتعاون مع تلك الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية ، وكانت تلك المحاولات هي تشجيع لاستقطاب الشركات العالمية في مجال الزراعة والصناعة [30].

وبتوجيه من الرئيس السوداني نحو الانفتاح الاقتصادي للعالم، فتسارعت الشركات الاجنبية للعمل والاستثمار في السودان ، فدخلت السودان كشريك مع الشركات الغربية للاستثمار ، وبالمقابل تقدم السودان الاماكن لإقامة الشركات وتشييد مصانعها والتسهيلات اللازمة لتلك المشاريع [31] .

ولذلك فقد وافقت حكومة السودان على منح الامتيازات للعديد من الشركات الاجنبية منها شركة بول وكولينز عام 1974 ، لمساحة تقدر 1360كم2 في البحر الاحمر ، وشركة باسفيك الدولية حصلت على مساحة قدرها 2400 كم2، وشركة استبانك للتنقيب لمساحة 14400 كم2، أما شركة شيفرون وهي أحد فروع شركة ستاندر أويل بكاليفورنيا ، فقد حصلت على 59 ترخيصاً لاكتشاف واستخراج النفط السوداني على مساحة قدرها 28301 كم2 في البحر الاحمر ، فضلاً على حصولها لاحقاً لمساحة اخرى تقدر بـــ 516000 كم2في الجنوب الغربي من السودان [32] .

وتم الاتفاق بين الرئيسين المصري والسوداني على عقد اجتماعات دورية على اقل تقدير مرة واحدة بالسنة للمتابعة والتبادل بالآراء ، وكذلك تشكيل لجنة سياسية عليا ولجنة عليا على مستوى الوزراء، كما توصلا الزعيمان في شهر نيسان عام 1974 الى فكرة انشاء وزارة خاصة لشؤون التكامل الاقتصادي في كلا البلدين لمتابعة مجريات وتنفيذ ما جاء بمنهاج التكامل [33] .

وبعد الانتهاء من استحداث الوزارتين تقرر تشكيل دائرة أُطلق عليها الامانة العامة في كلا البلدين ، ومهمتها تسهيل الاتصالات وتذليل العقبات ومتابعة تطبيق جميع فقرات المنهاج للتكامل الاقتصادي، فضلاً عن متابعة وتهيئة ما تحتاجه اللجنة الوزارية العليا للبلدين، واهمها تثبيت موعد الاجتماعات بعد موافقة الوزيرين ، وبعد اتفاق الرئيسين المصري والسوداني على ان يقوم كل وزير بدعوة الجانب الآخر ، وان يتناوب كل من الوزيرين الاجتماعات المقامة بينهما ، عندها ترفع اللجان الفنية المشتركة تقاريرها عن طريق الوزيرين [34] .

كما رفعت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل في شهر حزيران عام 1974 تقريرها الى وزيري الري لمصر والسودان ، للمرحلة الأولى لمشروع قناة جونجلي للفترة من 20-30 تموز من نفس العام، مما انعكس ذلك الى عقد أكثر من اجتماع ، وخرجت الاجتماعات بالاتفاق على تخصيص الاموال لاستكمال الدراسات والاعمال التنفيذية للقناة، وفي آب من العام اعلاه حصلت موافقة اللجنة الوزارية العليا المشتركة للتكامل الاقتصادي بين البلدين على التوصيات المقدمة من قبل الوزيرين لتنفيذ اعمال قناة جونجلي، وتأسيس شركة مشتركة لأعمال الري والحفريات ولها الحق بالاشتراك بالمشاريع المماثلة الأخرى [35] .

Corresponding author:

انطلقت اللجنة الوزارية معلنة اجتماعها الأول في الاسكندرية ابتداء من يوم 10- 12 من شهر آب عام 1974حددت فيه الاطار العام لنشاطها وأقرت الورقة الداخلية المنظمة لأعمالها موضحةً اختصاصات اللجنة الآتية: [36].

أولاً- تجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية في البلدين ، لأجل الازدهار والتقدم خدمة لشعبي مصر والسودان.

ثانياً- تعميق وتطوير الروابط لكلا البلدين في المجالات كافة.

ثالثاً- العمل على وضع منهاج تفصيلي لخطط التكامل في جميع المجالات بما يتفق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الدولتين.

رابعاً- الموافقة على اقرار المشاريع المشتركة التي تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل بين السودان ومصر.

خامساً- التأكيد على اقرار وتنفيذ المشاريع المشتركة التي تثبت الدراسات جدواها الاقتصادية واهمية قيامها، والتأكيد على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدبير الامكانيات المالية والفنية لقيام تلك المشاريع بأسرع وقت ممكن.

سادساً- تحديد الهيكل التنظيمي الذي يتخذه المشروع سواء كان من شركة أو هيئة أو منظمة أو غير ذلك من الاشكال التنظيمية والتوجيه بما تراه مناسباً لقيام ذلك الجهاز ودعمه للوصول الى اهدافه.

سابعاً- دراسة مشروع الموازنة العامة للجنة الوزارية العليا بناءً على توصيات اللجان الفنية المشتركة.

ثامناً- أنشاء الأجهزة والنظم الكفيلة لتوفير الامكانيات الفنية والادارية والمالية الازمة لنقل تلك المشاريع الى حيز التنفيذ بين الدولتين.

تاسعاً- متابعة التقارير الدورية التي تعكس الانجاز الفعلي والجاد للعمل المشترك.

عاشراً- عرض الموضوعات والتوصيات التي يرى وزير شؤون السودان أو مصر وعرضها أمام اللجنة واتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها .

وعلى أثر تلك الاجتماعات شكلت عدة لجان فنية مشتركة كلاً حسب اختصاصها ومنها لجنة اقتصادية وتجارية، ولجنة مختصة بالأعمال الزراعية والمياه، ولجنة الصناعة والتعدين ، ولجنة ثقافية والاعلام والشباب، والسياحة، ولجنة مشتركة للتعليم العالي والبحث العلمي، ولجنة للصحة والشؤون الاجتماعية والتعاون، وفضلاً عن اللجنة القانونية المشتركة، وكانت تلك اللجان تعمل كلاً حسب اختصاصها ولتشمل جميع الوزارات [37].

بعد ان تم الاتفاق على انشاء فكرة الوزارتين لشؤون التكامل الاقتصادي ، فقد استمرت الاجتماعات بين الطرفين في القاهرة ولغاية شهر تموز عام 1975، والذي تقرر فيه الزام الجانبين بدعم ومساندة اللجنة الوزارية للقيام بأعمالها ، وكان الاجتماع الآخر المزمع عقده داخل السودان في نهاية

Corresponding author:

شهر تموز من العام نفسه ، وما انتجته تلك الاجتماعات بيان مشترك للمحادثات ، وتمت الموافقة والمصادقة على الدراسات والمشاريع المقدمة من قبل اللجنة الوزارية العليا [38] .

وفي شهر تموز عام 1975 حصلت موافقة اللجنة الوزارية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان اثناء اجتماع الخرطوم على ما يأتي: [39].

- يجب أن تكون الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل حسب اختصاصها ، ونظام انشائها ، وهي الطرف المسؤول عن الاعمال الغنية لمشاريع نهر النيل.
- هنالك حاجة ضرورية لقنوات ري حديثة لك البلدين.
- كان لمشروع قناة جونجلي في السودان الصدارة على بقية المشاريع في ضبط مياه النيل.
- ان البحوث والدراسات والتي اجريت قادرة على أن تعطي الصلاحية للمشروع، ويجب على الدراسات الهيدروجينية والانشائية يجب ان تستمر طبقاً لمراحل التنفيذ.
- بالمكان ان تسند اعمال حفر القناة لأي شركة سواء مصرية أو سودانية.
- يمكن ان تسند أي اعمال أخرى غير عمليات الحفر الى أي شركة سواء سودانية أو مصرية .
- الموافقة على انشاء الشركة المشتركة للبلدين لمشاريع الري والانشاءات.

وعلى أثر اجتماع اللجنة الوزارية فقد أقرت عدد من الدراسات، وتم توقيع اتفاق لتأسيس الشركة السودانية المصرية في 15تموز 1975، وبدأت الشركة بمرحلة التنفيذ والانجاز، وتعد احدى شركات التكامل الاقتصادي المصري والسوداني في مجال مشاريع الري والصرف [40] .

ومن اهم الشركات المشتركة بين دولتي مصر والسودان، الشركة العربية الإفريقية للمياه الجوفية، فقد قررت اللجنة الوزارية العليا من الشهر السابع عام 1975، وعدت تلك الشركة احدى شركات التكامل الاقتصادي بين الدولتين، وتم العمل بالإجراءات القانونية لتنفيذ ما صدر من قرار اللجنة المركزية العليا ، وكان الممثل من الجانب السوداني لتنفيذ القرار لها هيئة توفير المياه ، ومثل الجانب المصري شركة ريجوا للمياه الجوفية ، وتكمن مهمة الشركة القيام بحفر الآبار الجوفية بين البلدين ويمكن ان يمتد نشاطها الى الخارج، ويزداد نشاطها الى اعمال البحث والتركيب والصيانة والاستيراد ، كما يتجاوز نشاطها للحصول على التوكيلات التجارية ومع كل ما يرتبط بالمياه الجوفية [41] .

ومن أجل رفع مستوى التكامل العلمي جرى توقيع بروتكول ثقافي جديد في مجال تطوير البحث العلمي في الثامن عشر لشهر تشرين الثاني عام 1975، ومع وضع آلية لاختيار البحوث العلمية وبما يلائم ومصلحة التكامل والتنمية بين الشعبين ، ولإدخال تلك البحوث حيز التنفيذ فقد تصدرت ابحاث مكافحة دودة اللوز الامريكية فضلاً عن ابحاث الارز والاسماك ، وبحوث في دراسة تقنين المياه والزيادة من اكثار البذور الانتاجية، والاهتمام بالمشاريع البيئية في بحيرتي ناصر والنوبة، والاخذ بعين الاعتبار تصدير الفواكه والخضر، مع التركيز على ابحاث في مواد البناء والحراريات وعلم البحار والطاقة

Corresponding author:

الشمسية ، ودراسة بحوث النباتات التي تدخل في مجال الطب ، وابحاث زراعة الاشجار المثمرة ذات الجودة العالية [42].

واتفق الطرفين على تأسيس شركات استثمارية مشتركة ومهمتها دراسة مشاريع انتاجية مشتركة للدولتين، فقد تأسست شركات من الدول المضيفة مع ادخال شركاء من الدول العربية المصدرة لرأس المال ، وتميزت تلك الشركات بنجاح المشاريع ، ويمكن ان تشترك تلك الشركات بوصفها شريكة في رأس المال أو بوصفها دائنة في تمويل المشاريع [43] .

ومن أهم تلك الشركات المشتركة للبلدين مصر والسودان والتي دخلت حيز التنفيذ ضمن اطار اتفاقية الدفاع المشترك ومن بينها، شركة مصر والسودان للتكامل الزراعي ، والشركة السودانية المصرية لمشاريع الري والانشاءات، والشركة السودانية المصرية للتعدين، والشركة الافريقية للمياه الجوفية، وشركت الاستثمار المصرية السودانية المحدودة، فضلاً عن الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل [44] .

كما أُقيم مؤتمر مشترك لمجلسي الشعب المصري والسوداني والمطروح ضمن بنود منهاج التكامل الاقتصادي على تشكيله، وقد أُوكلت اليه مهمة المراقبة والمتابعة وتقديم المقترحات واقرارها ، على ان تقدم له كشوفات للحسابات من السلطة التنفيذية من كلا البلدين عن طريق اللجنة الوزارية العليا المشتركة، وكانت مهمة اللجنة الدائمة للمؤتمر مهمتها التنسيق والأخذ بالنصوص القانونية لعدم تعارضها مع النصوص الاخرى للقوانين لإدامة العمل بين المجلسين، والقيام بممارسة اعمالها في التشريع والرقابة والعمل على تنظيم اعمال المجلسين ، وبناء أسس وقواعد الخاص بالمؤتمر الذي يعقد في شهر تشرين الأول من كل عام [45] .

المبحث الثاني: اتفاقية الدفاع المشترك عام 1976- 1983

لقد دارت المشاورات بين الرئيس جعفر النميري والرئيس محمد انور السادات في الاسكندرية في 12 ولغاية 17 تموز عام 1976 ، وانتهت المشاورات بعقد اتفاقية يوم 15 تموز من العام نعسه، وعدت

Corresponding author:

الاتفاقية ضمن منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي واطلق عليها اتفاقية الدفاع المشترك لاسيما في المجال العسكري لتعزيز أمن وسلامة الشعبين[46].

ومن أهم الاسباب التي كانت وراء اتفاقية الدفاع المشترك حركة الضباط المعارضين لحكومة جعفر محمد نميري السودانية عام 1976، والذي قاد الانقلاب المقدم محمد نور سعيد وبدعم خارجي من الحكومة الليبية [47].

ويمكن القول بأن تلك المعاهدة من الركائز المهمة للحفاظ على الامن لكلا البلدين ، ولتصبح السد المنيع أمام أي تهديد سواء من الداخل أو من الخارج ودعم للتعاون وتوطيد العلاقات بين البلدين.

وتتكون الاتفاقية من ثمان مواد دعماً للتعاون والتكامل المشترك بين البلدين: [48].

المادة الأولى: تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على أي منهما أو على قواتها المسلحة اعتداء عليهما.

المادة الثانية: تتبادل الدولتان المعلومات ، وتتشاوران بناء على مفاجئ أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها.

المادة الثالثة: ولضمان فعالية هذه الاتفاقية، ينسق الطرفان خطط واساليب تطوير قواتهما المسلحة بما يكفل استيعاب أحدث الاسلحة المتطورة.

المادة الرابعة: قررت الدولتان المتعاقدتان انشاء الاجهزة الكفيلة لتنفيذ تلك الاتفاقية، ويشمل-

ا – مجلس الدفاع المشترك

ب- هيئة الاركان المشتركة

المادة الخامسة: يتكون مجلس الدفاع من وزراء الخارجية والحربية في البلدين.

يكون اختصاص مجلس الدفاع من الآتي.

- وضع الأسس والمبادئ العامة لسياسة البلدين في كافة المجالات لردع ومنع الاعتداء عنهما.
- وضع التوجيهات اللازمة لتوجيه وتنسيق نشاط الدولتين لخدمة المجهود الحربي.
- التصديق على قرارات هيئة الاركان المشتركة.
- يجتمع المجلس دورياً كل ستة أشهر مرة في القاهرة وأُخرى في الخرطوم بالتناوب.

المادة السادسة: تتألف هيئة الاركان المشتركة من رئيس اركان القوات المسلحة للبلدين، أو عدد متساو من ضباط الاركان في كل منهما حسب ما أقره مجلس الدفاع.

المادة السابعة: مدة تلك المعاهدة خمس وعشرون سنة وتتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات مالم تخطر إحدى الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى برغبتها من الانسحاب قبل سنة من تاريخ الانتهاء.

Corresponding author:

المادة الثامنة: يصدق على تلك الاتفاقية وفق الاوضاع الدستورية في كل الدولتين المتعاقدتين، ويتم تبادل وثائق التصديق بوزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعتبر نافذة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

وكانت تلك الاتفاقية وموادها الثمانية الاساسية ، ومنها أي هجوم مسلح على احدى الدولتين يعد اعتداء على الاخرى ، ويصبح الزاماً تدخل الدولة الاخرى بكافة الوسائل المتاحة لديها لصد العدوان الخارجي ، اما بقية مواد الاتفاقية فمهمتها تنسيق الخطط والبرامج الكفيلة لتطبيق تلك الاتفاقية وتشكيل هيئة الاركان المشتركة ومجلس الدفاع المشترك للبلدين [49] .

ومن اهم الشخصيات البارزة لمجلس الدفاع المشترك وزراء الخارجية والدفاع لمصر والسودان، إذ كانوا يقيمون اجتماعات دورية كل ستة أشهر بالتناوب بين القاهرة والخرطوم ، ويعد المجلس القاعدة أو المرجع الرئيسي لهيئة الدفاع المشتركة لكلا الجانبين وبالأشراك عدد من قيادات الجيش العليا لإعداد التدريب والخطط لرفع معنويات القوات العسكرية لشعبي وادي النيل [50] .

وبعد ذلك اشاد الرئيس جعفر محمد نميري بمنهاج العمل التكاملي قائلاً((ان التكامل ليس تتويجاً لعلاقات تأصلت عبر التاريخ ، وانما هو نتاج طبيعي لها ، بل هو مردودها الفعلي المتاح، وذلك لأن العلاقات بين مصر والسودان ليست علاقات تجاور فحسب، وانما هي علاقات تداخل لم تفرضها قوى خارجية على مصر والسودان)) [51].

أما الرئيس انور السادات فقد صرح في شهر تشرين الثاني عام 1976 قائلاً ((ان منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين السودان ومصر يعد تجربة رائدة ومثالاً للأمة العربية ودول العالم الثالث بأكمله ، ترتفع فوق الشعارات وتحقق المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين)) [52] .

لقد أكد الرئيس المصري محمد انور السادات ان ((اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها مع النميري منذ أيام هي خطوة سوف تعقبها خطوات على طريق تعزيز الأمن الاستراتيجي للأمة العربية وزيادة قدرتنا على حماية الوطن وتطوير القوات المسلحة على أحدث النظم العصري))، أما الرئيس السوداني محمد جعفر النميري قائلاً((إن ثورة 25 مايو كانت ولاتزال تضع المعركة المصرية هدفاً تتجاوز في سبيله كل المعوقات... هكذا كان انفتاح السودان الأفريقي خطوة لتطويق نشاطات العدو الاسرائيلي في القارة)) [53].

وتم الاتفاق على مدة اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين مصر والسودان ان لا تقل عن 25 سنة ويمكن تمديدها الى خمس سنوات أُخرى، وان تلك الاتفاقية زادت تقوية العلاقات الاقتصادية لشعبي مصر والسودان، ونتج عنها انشاء مؤسسة استثمارية مشتركة ، وأهم المشاريع التي أُوكلت اليها عدد من المشاريع الزراعية ، والعمل في مشروع الري عند اعالي النيل ، وكما أُحيل اليها أعمال وتصدير

Corresponding author:

منتوجات اللحوم من الخرطوم واستيراد الفواكه والخضر من مصر وتعد تلك المهمة هي عملية تبادل تجاري بين البلدين [54].

كما عقدت اللجنة الوزارية اجتماعها الثالث في الحادي والعشرين لشهر تشرين الثاني عام 1976، وبعد المباحثات القائمة بين الطرفين حصلت الموافقة على تشكيل لجنة من التجارة والكمارك لبحث الاوضاع المالية والقوانين المعمول بها وتعديلها خدمة لمصالح البلدين ولرفع مستوى نسبة التبادل التجاري لكلا الجانبين، ومن بين الأمور المطروحة على جدول أعمال اللجنة تصدير منتجات اللحوم من السودان ويقابلها من مصر تصدير الفواكه والخضر بأنواعها عن طريق النقل الجوي [55] .

وأثناء لمباحثات تم الاتفاق على عقد اتفاقية الملاحة النهرية والبحرية بين الدولتين ، وتم التوقيع عليها في شهر الثالث عام 1977لتقوم بعملية النقل التجاري المتبادل ، وتتكون من اثنتين وعشرين مادة ، وكان أهم بنودها اتفاق الطرفين على الاهتمام ورعاية السفن من الجانبين لها الاولوية على باقي السفن الاخرى ، وتم التأكيد على انشاء خط ملاحي مشترك لتنظيم عملية النقل التجاري تسهيلها بين الموانئ المصرية والسودانية ، وعلى اثر تلك الاتفاقيات لم يقتصر الاهتمام بالنقل البحري فقط ، بل زاد الاهتمام بصيانة خطوط السكك الحديدية ، وربط تلك الخطوط مع بعضها لتكون شبكة متصلة بين الدولتين لتنمية عملية التبادل التجاري [56].

ولمزيد من تقوية التواصل بين افراد شعب وادي النيل ، فقد حصلت موافقة الطرفين على منح ازدواجية الجنسية ، ولأجل تسهيل عمل السودانيين والمصريين في البلدين وليحصلوا على حرية التنقل بين البلدين دون شروط ، وفضلاً على ذلك تم ربط الخطوط السلكية واللاسلكية بين البلدين، ثم اعتبر رحلات الطيران الجوي للبلدين رحلات داخلية وخفضت أجور الطيران الى نسبة خمسة وعشرين بالمئة من أجل التعاون المشترك لشعب وادي النيل، وبسبب المشاريع المشتركة والمقدمة من الدولتين وتم العمل بها ، ومن محاسنها المؤثرة على الشعبين وتحقيقاً لمنهاج التكامل الاقتصادي ، فقد أُلغيت جميع الرسوم الجمركية على معظم البضائع التجارية المتبادلة بين شعبي وادي النيل [57] .

وكذلك تم الاتفاق على استحداث صيغة حديثة للتعاون المتبادل لشعارات الدولتين في الخارج ، فقد اتفق من منطلق التعاون على ان تكون الشعارات الدبلوماسية المصرية لها دور في تغطية اعمال دولة السودان في الخارج للدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي فيها، كما تتولى السفارات السودانية بمعالجة وتغطية اعمال دولة مصر لدى الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي فيها ، ومن جانب آخر تقوم تتكفل وزارة الخارجية المصرية بتدريب عدد من السياسيين السودانيين ، وفتح ابواب المعهد الدبلوماسي العائد لوزارة الخارجية المصرية لدخول المتدربين السودانيين ، من اجل تبادل الخبرات السياسية في مجال الخدمة الخارجية [58].

Corresponding author:

ومن بين بنود الاتفاقية ان تتكفل الدولتين بإيجاد فرص للعمل في كلا الدولتين والسماح للعمال بدخول البلاد من دون اية عراقيل ، وحسب احتياجات تلك الدولة للعمالة واحياء وتنمية المشاريع المقدمة من كل بلد وتحت اشراف وزراء العمل من الدولتين، [59] .

. أما دور الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لشركات التكامل الاقتصادي، وتم تأسيسه بالسودان في شهر أيار عام 1977، ويعد الصندوق هيئة تحمل الصفة القانونية ، ويدار من قبل مجلس ادارة مشكل بالتساوي من الجانبين المصري والسوداني، وحدد موقع ادارة الصندوق الرئيسي داخل الهيئة العامة في القاهرة، ومن اهم اعماله دراسة وتمويل المشاريع الصناعية المعد تنفيذها ضمن منهاج التكامل الاقتصادي ، وخصص رأسمال الصندوق بنصف مليون جنيه مصري ، وتتم عملية التسديد مناصفة بين الدولتين، ويتكون من خمسين سهماً وقيمة كل سهم تقدر عشرة الآف جنيه [60] .

كما ان العمل بقناة جونجلي الذي سار على منهج التكامل الاقتصادي ، فقد اصبح على ارض الواقع ملموساً ،اذ بدأت الاعمال التنفيذية من مراحلها الاولى ، وهنالك مشاريع أخرى في أعالي النيل يمكن الاستفادة منها دعماً لتنشيط الاقتصاد، كما تأسيس الشركة السودانية المصرية لمشاريع الري والمياه الجوفية والانشاءات، فضلاً عن قيامها بدراسة المشاريع الجيولوجية والعمل على تنفيذها والبحث عن المعادن[61].

كان الهدف من العمل لقناة جونجلي الحفاظ على المياه من الضياع والتبخر من شدة الحرارة ضمن منطقة المستنقعات والنيل الابيض، فقد وصلت نسبة المياه الزائدة تقدر 14 مليار متر مكعب تقسم بين البلدين بالتساوي، وكانت التكاليف الكلية للمشروع تقدر حوالي 180 مليون دولار، وتحت اشراف الشركة المشتركة ومتابعة التخطيط وتنفيذ المشروع ضمن برنامج خطة منهاج التكامل الاقتصادي للبلدين لاستغلال اكبر مساحة من الاراضي الزراعية [62] .

وفي مجال التجارة والاقتصاد فقد بني على اساس تنمية الاقتصاد القومي وفق الخطط المدروسة للتنمية الشاملة والمشتركة في جميع المجالات، وبالتنسيق المشترك للبلدين وتذليل العقبات لإنجاح المشاريع المشتركة ، وعلى أثر لك فقد بلغت قيمة التبادل التجاري(55) مليون دولار لعام 1977، وبزيادة تقدر حوالي 46 % عن العام الماضي ،أي بمعدل يصل ال النصف في سنة واحدة [63] .

وأكد الرئيس المصري محمد انور السادات أمام مؤتمر الشعب المصري والسوداني الرابع من تشرين الأول عام 1977، كان مؤتمر موحد بحكم الروابط المشتركة بين البلدين، وأشار السادات بأن مصر والسودان ستكون قوة موحدة لتصدي المستعمرين وطردهم، والدفاع عن اراضيهم دفاعاً مستميتاً، ومن جانبه فقد وصف مكان الاجتماع وانه يعده مركزاً للديمقراطية، وان هذا المكان يعد بيتنا جميعاً وبيت شعب الوادي وفيه سوف يتم تقرير المصير بعملنا وقرارنا [64].

Corresponding author:

كما أشار الرئيس النميري في بيانه أمام مجلس الشعب المصري السوداني اته الى قوة العلاقة التي تربط البلدين ببعضهما، وكان ذلك اللقاء يجمع ارادة الشعبين في البناء والتقدم ، وقال((بأننا جئنا الى القاهرة لنضع أيدينا على أيدي شعبنا الشقيق وقيادته المخلصة ونناضل معاً من أجل تحرير الارض والانسان وتقدمه على وادينا على امتداد الوطن العربي الافريقي)) [65].

وفي شهر تموز عام 1978تم الاتفاق للعمل بتفعيل نظام تجارة الحدود بين البلدين ، وبدء العمل بإصدار تصاريح المرور المؤقتة ، ثم تلاه اصدار تصاريح أخرى مؤقتة في شهر آب عام 1978 ، كما حصلت الموافقة على تداول العملتين المحليتين داخل منطقة التبادل التجاري في شهر ايلول من العام نفسه [66].

باشرت اللجنة الوزارية للتكامل اجتماعها السابع في الخرطوم في منتصف شهر كانون الثاني عام 1979 ، وبمشاركة رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى خليل ، ونائب رئيس جمهورية السودان الرشيد طاهر، وأكد نائب رئيس جمهورية السودان اثناء افتتاح الجلسة الى اهم الانجازات في تلك المنطقة قائلاً:" في المنطقة المتكاملة بين محافظتي أسوان والشمالية بدأ العمل التكاملي النموذجي لتنفيذ قرارات تيسير انتقال والاقامة والعمل ، كما تجري الان دراسات تفصيلية للموارد البشرية والاقتصادية بالمنطقة ، وإعادة مشروعات زراعية وسياحية وتعدينية لإعادة الحياة بالمنطقة [67].

وجاء في البيان الختامي لأعمال اللجنة الوزارية للتكامل في 16 كانون الثاني عام 1979، التأكيد على اهمية وضع جدول للتكامل في المرحلة القادمة بين البلدين ، وان تكون ضمن خطط للتنمية لكلا البلدين ، كما اكد اجتماع الجلسة الختامية للجنة التكامل للأخذ بتوصيات الاجتماع السابع ، اذ ركزت على اهمية التعاون ودفعه نحو الامام خدمة لشعبي وادي النيل [68] .

وضمن منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي فقد افتتح في العاصمة الخرطوم في 20 كانون الثاني من العام نفسه المؤتمر الثاني لمجلس الشعب المصري السوداني وبمشاركة الرئيس المصري محمد انور السادات ، واشار الرئيس السوداني محمد جعفر نميري "ان الغاية الساعين اليها هي الوحدة مع اضفاء السمة الشعبية على اسلوب العمل" [69] ، كما اشار الرئيس المصري محمد انور السادات عن رغبته " تحقق الوحدة العربية من اقصاها الى اقصاها وحدة راسخة تخلصت من الشعارات الجوفاء وتجردت من الكلمات الفضفاضة" [70].

وفي حديث صحفي للسيد جعفر محمد نميري الرئيس السوداني حول العلاقات السودانية المصرية ، وانجازات لجنة التكامل بين القطرين في 1980/1/4، وهل انجزت لجنة التكامل بين مصر والسودان شيئاً، أم هي تزال في مرحلة البحث؟ ما تم انجازه لا يرقى الى طموحنا وتطلعاتنا ، على الورق كل شيء جيد، ولكن العبرة بالتنفيذ والتنفيذ يحتاج الى المال، ومصر والسودان لا يملكان المال الكافي، الا انها مرهونة بالمساعدات المالية العربية، أما التكامل في مشروع زراعي وبأموال مصرية وسودانية ، فقد

Corresponding author:

حقق بعض النجاح ، ونعتبره في السودان مشروعاً صغيراً لا يرقى الى مشروع تدعمه حكومتان من دون دعم خارجي للمال [71].

ومن توصيات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني في اجتماعها الثاني من دورة انعقادها الرابعة في الخرطوم في 27- 1981/2/28 ، فقد أوصت اللجنة المركزية لبذل وتكثيف الجهود من خلال دعم صلات الترابط بين مصر والسودان على النحو الذي يحقق مصلحة الشعبين على طول امتداد وادي النيل ، وعلى خطى منهاج التكامل بين البلدين ودفع العلاقات نحو التكافؤ وخصوصية الروابط التاريخية والاجتماعية بين الشعبين الشقيقين [72].

بعد الانتهاء من توقيع منهاج التكامل الاقتصادي المصري السوداني، وقد توج ذلك بتوقيع ميثاق التكامل الاقتصادي بين البلدين مصر والسودان في الثاني عشر من تشرين الاول عام 1982، والذي أسفر عن تشكيل دوائر اقتصادية مشتركة لمتابعة التكامل ويديرها ذوي الخبرة والاختصاص يقومون بوضع الخطط المدروسة ولها سقف زمني ، ومن خلالها تقوم بتذليل العقبات الاقتصادية والمالية المشتركة التي تواجه المشاريع المشتركة في كافة المجالات، وعلى أثر ذلك تم تأسيس صندوق تكاملي مشترك لدفع عجلة المشاريع التنموية نحو الامام [73].

ومن بين فقرات الاتفاق تم تحديد فترة زمنية وأمدها عشر سنوات لتتجاوز أية عقبات ولتحقق اهداف البلدين نحو تكامل اقتصادي ذو جدوى اقتصادية ، وقد اعتمد الميثاق على ثلاث مبادئ أساسية هي التدرج والواقعية فضلاً عن العدالة ، وتلك المبادئ تتحكم بأسلوب التحرك والعمل نحو بلوغ الاهداف الاقتصادية الكاملة ،كما أُنشئت وحدة اقتصادية كاملة ضامنة للتقدم والازدهار لكلا البلدين وتبنى على استراتيجية يتم العمل بها تدريجياً ضمن جدول زمني متفق عليه [74].

كانت الرؤية وراء ذلك الاتفاق تقوية علاقات البلدين وتطوير الخبرات الفنية، واعطاء الثقة للشعبين في الحرية والمساواة بين البلدين، وان يبقى تحت رعاية ومتابعة حكومة البلدين وبناءاً على ذلك أُسست العديد من المؤسسات المشتركة ومنها المجلس الاعلى للتكامل ، وبرلمان وادي النيل ، والأمانة العامة ، واللجان الفنية المشتركة، وصندوق التكامل، وتبعها قيام العديد من الشركات المشتركة في ميدان الزراعة والملاحة النهرية فضلاً عن التعدين والاستثمار [75] .

وبمناسبة يوم الافتتاح لبرلمان وادي النيل في الشهر الثالث عام 1983، وبموجب الاتفاق المشترك اكد الطرفان الى دعم التضامن العربي المبني على المصالح المشتركة ، واقامت ودعم العلاقات المثمرة والايجابية مع الاطراف العربية وغيرها، كما اشار الرئيسان محمد حسني مبارك وجعفر محمد نميري الى وضع خطة استراتيجية تعمل على تحقيق السلام في الشرق الاوسط، والابتعاد انواع التمييز بين الشعبين [76] .

Corresponding author:

الخاتمة والاستنتاجات

- اصبح السودان يضاهي مصر في الانتاج في الاسواق البريطانية.
- يسبب التقارب بين شعبي وادي النيل والتطور المستمر تم ايجاد حلول للمياه الضائعة من جراء فتح قنوات جديدة للاستفادة منها في الزراعة.
- بسبب تأثر السودان بالسياسة المصرية تم توقيع منهاج التكامل الاقتصادي ليشمل جميع مؤسسات الدولتين.
- صارت مصر والسودان محط انظار الشركات الاجنبية المستثمرة.
- توج منهاج التكامل بتوقيع ميثاق التكامل الاقتصادي عام 1982.

الهوامش

(1) - تيم نبلوك ، صراع السلطة والثورة في السودان من استقل حتى انتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، ط2، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 1994، ص229.

(2) - وهبي غبريال، الحركة التكاملية في القارة الافريقية، مجلة السياسة الدوليةالعدد17، 1969، ص55.

(3) - فيليب رفله، المصدر السابق،ص54.

(4) - جمال عبد الناصر: (1918- 1970)، ولد في الاسكندرية نشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة، عين ضابطاً في سلاح المشاة بعد تخرجه من الكلية الحربية ، التحق بكلية الاركان وعين مدرساً فيها ، شارك في حرب فلسطين عام 1948، قاد تنظيم الضباط الاحرار ، اصبح قائد ثورة تموز عام 1952، استلم رئاسة الجمهورية عام 1954، وفي 26 تموز أمم قناة السويس على اثر ذلك قام العدوان الثلاثي على مصر ، تولى رئاسة الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام 1958 الى ايلول عام 1961، توفي في 28 ايلول عام 1970. للمزيد من التفاصيل ينظر: موسوعة اعلام العرب ،بيت الحكمة، بغداد، 2000، ج2،ص121-123.

(5) - ندى حسين علي حمد الجبوري، حزب الاتحاد الوطني السوداني الافريقي "سانو"(1958-1972)دراسة تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق،2016 ، ص178.

(6) - جعفر محمد نميري: ولد عام 1930 في ام درمان، التحق بالكلية الحربية عام 1949، تخرج عام 1952، عين ضابطاً في الجيش السوداني ، سافر الى الولايات المتحدة الامريكية وحصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية، كلف بعد عودته للسودان بقيادة حملات عسكرية ضد متمردي الجنوب، وفي الخامس والعشرين من شهر أيار عام 1969قام بانقلاب عسكري واستولى على السلطة. للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الأسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة شخصيات وتراجم رقم (3)، بغداد، 1985، ص9-12.

(7) - تيم نبلوك، المصدر السابق، ص233.

(8) - سعدالدين ابراهيم وآخرون، مصر والعروبة وثورة يوليو، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، 1982، ص350.

(9) - عزيز محمد حبيب، السودان دراسات طبيعية واقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1972، ج1،ص151.

(10) - ابتسام محمود جواد، الاوضاع السياسية في السودان1969- 1985، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2003،ص126.

(11) - ابراهيم شحاته، الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 46 ،1976، ص21.

Corresponding author:

(12) - رؤوف عباس حامد وآخرون، أربعون عاماً على ثورة يوليو- دراسة تاريخية، مطابع الأهرام ، القاهرة،1992،ص239-240.

(13) - محمد قنديل، مشروع قناة جونجلي وخطة التكامل الاقتصادي، مجلة السياسة الولية، العدد 51، 1978 ص53.

(14) - عادل أحمد ابراهيم و وتاج السر عثمان، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011 ص16.

(15) - صحيفة الاخبار، القاهرة ،العدد 6602، 19 آب 1973.

(16) - ابتسام محمود جواد، الاوضاع السياسية في السودان ، المصدر السابق ،ص234.

(17) - اسامة الغزالي حرب، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، الخرطوم، 1999،ص274.

(18) -محمد انور السادات: 1918-ى1981، ولد في قرية ابو الكوم في مصر عام 1918، انتقل الى القاهرة عام 1925، التحق في مدرسة المعارف وحصل على شهادة التوجيهية منها عام 1936، التحق بالكلية الحربية وتخرج منها عام 1938، اعتقل من قبل البريطانيين وأفرج عنه، ثم سجن لعامين بتهمة بقضية قتل أمين عثمان، اشترك في ثورة 23 تموز عام 1952، وفي عام 1960 انتخب رئيسً لمجلس الأمة، وفي عام 1967 اختير نائباً لرئيس الجمهورية ، وفي عام 1970 توج رئيساً للجمهورية ، وفي عام 1977 زار اسرائيل وعرض مبادرة السلام ، وفي عام 1979 وقع على معاهدة السلام مع اسرائيل ، ثم تم اغتياله عام 1981: للمزيد من التفاصيل ينظر. عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،ط2،ج6، ص7.

(19) - احمد يوسف القرعي، وحدة وادي النيل والتكامل المصري السوداني ،مجلة السياسة الدولية، العدد، 42،السنة الحادي عشر، 1975 ، ص137.

(20) -ابراهيم احمد العدوي ، يقظة السودان، مكتبة انكلو المصرية، القاهرة، ط2، 1979،ص232.

(21) - محمد قنديل، مشروع قناة جونجلي وخطة التكامل الاقتصادي، المصدر السابق، ص51-52.

(22) - محمد قنديل، المصدر السابق ، ص54-55.

(23) - احمد يوسف القرعي، الصرح الثقافي للتكامل السوداني المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 50، 1977،ص187.

(24) - المصدر نفسه،ص188.

(25) - نصر الدين مبارك، التكامل اقتصادي بين مصر والسودان، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، 1978، ص42.

(26) - محمود محمود مناع، موقف جمهورية السودان من التغيرات السياسية في مصر منذ 2011، العربي للنشر والتوزيع، د. م ، 2024،ص140،

(27) - عبد لوهاب مطر، دراسات في اقتصاديات الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983،ص177.

(28) - محمد نعمان جلال ومجدي المتولي، هوية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1997،ج1،ص197-198.

(29) - ابتسام محمود جواد، الاوضاع السياسية في السودان (1969- 1985)، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،2007،ص100.

(30) - ابتسام محمود جواد، الاوضاع السياسية في السودان، المصدر السابق،ص200.

(31) - عبد العظيم إسماعيل عبد العال، السياسة الامريكية تجاه السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)،معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية (سابقاً)، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 2001، ص9.

(32) - عادل احمد ابراهيم و تاج السر عثمان، المصدر السابق، ص17.

(33) - احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص138.

(34) - احمد يوسف القرعي، التكامل السوداني المصري التجربة وابعادها ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد4، 1978، ص154.

(35) - نبيل أحمد حلمي ،مظاهر التكامل في اتفاقيات الري، مجلة السياسة الدولية، العدد1978،51، ص50.

Corresponding author:

(36) - أحمد يوسف القرعي، البنيان التنظيمي لتجربة التكامل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، 1978، ص30-31.
(37) - عصمت عبد الجواد ، كيف تحول حلم التكامل المصري السوداني إلى حقيقة، مجلة آخر ساعة، العدد 2233، القاهرة، 10 آب 1977،ص24.
(38) - نصر الدين مبارك، المصدر السابق، ص40.
(39) - نبيل احمد حلمي، مظاهر التكامل في اتفاقيات الري، المصدر السابق ، ص50.
(40) - نصر الدين مبارك، المصدر السابق، ص41.
(41) - أحمد يوسف القرعي، البيان التنظيمي لتجربة للتكامل ،المصدر السابق، ص35.
(42) - احمد يوسف القرعي، الصرح الثقافي للتكامل السوداني المصري، المصدر السابق، ص189.
(43) - ابراهيم شحاته ، الدولارات البترولية والمشروعات العربية الكبرى، المصدر السابق، ص10-11.
(44) - آدم محمد احمد عبدالله، العلاقات السودانية المصرية في منظور الأمن القومي 1969-2001، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان، 2002،ص179.
(45) - احمد يوسف القرعي ، التكامل المصري السوداني - التجربة وابعادها ، المصدر السابق ، ص156.
(46) - عبد الملك عودة ، وصايا الأمن القومي في اطار التكامل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، 1978ص23.
(47) - احمد يوسف القرعي ،التكامل المصري السوداني –التجربة وابعادها، المصدر السابق، ص156.
(48) - وثائق تجربة التكامل، منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان 11 فبراير 1974، مجلة السياسة الدولية، العدد51، 1978،ص75.
(49) - اسامة الغزالي، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،1999،ص42.
(50) - احمد يوسف القرعي، البنيان التنظيمي لتجربة التكامل، المصدر السابق،ص38.
(51) - صحيفة الاخبار السودانية، العدد 7207، 25 /7/ 1975.
(52) - بيان الرئيس المصري انور السادات أمام مؤتمر مجلس الشعب المصري والسوداني، مجلة السياسة الدولية ، العدد 51، 1978، ص83.
(53) - عادل رضا ، لماذا عقدت معاهدة الدفاع المشترك، مجلة آخر ساعة ، العدد 2179،القاهرة، 1976، ص43.
(54) - رشدي صالح ، مشاريع الاستثمار والتنمية المشتركة، مجلة آخر ساعة، العدد 2197، القاهرة،1976،ص45.
(55) - جريدة الاهرام، العدد 23856، 24 /11/ 1976.
(56) - جمال بيرم، التكامل العربي لطرق المواصلات البرية ، مجلة شؤون عربية ، تونس، العدد 38، 1984،ص100.
(57) - نصر الدين مبارك، التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، مجلة السياسة الدولية، العدد51، 1978، ص42.
(58) - مصطفى علوي، التكامل وتنسيق السياسات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، 1978 ، ص61.
(59) - حسن محمد جوهر وحسنين حسن مخلوف، السودان ارضه تاريخه وحياة شعبه، دار الكتب، الخرطوم، 1970، ص280.
(60) - احمد يوسف القرعي، البنيان التنظيمي لتجربة التكامل الاقتصادي، المصدر السابق، ص34-35.
(61) - وثائق تجربة التكامل، مجلة السياسة الدولية، العدد 1978،51،ص91.
(62) - علي التوم، التنمية الزراعية كمجال للتعاون العربي الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 44، 1976، ص36.
(63) - وثائق تجربة التكامل، المصدر نفسه،ص91.
(64) - بيان الرئيس انور السادات أمام مؤتمر مجلس الشعب المصري والسوداني، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، 1978،ص83.
(65) - بيان الرئيس جعفر محمد نميري أمام مؤتمر مجلس الشعب المصري والسوداني، مجلة السياسة الدولية، العدد51، 1978،ص84.
(66) - احمد يوسف القرعي، التكامل السوداني المصري التجربة وابعادها ، المصدر السابق ، ص158.
(67) - يوميات ووثائق الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ظ3، 1979، ص214.
(68) - جريدة الاهرام ، العدد 33639، 16 كانون الثاني 1979.

Corresponding author:

(69) - جريدة الاهرام، العدد 33644، 21كانون الثاني،1979.

(70) - يوميات ووثائق الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحد العربية ،بيروت ـ لبنان، 1979،ص43.

(71) - يوميات ووثائق ق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1980، ص253.

(72) - يوميات ووثائق الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1981،ص570.

(73) - ابراهيم أحمد نصر الدين، العلاقات المصرية السودانية(الميراث التاريخي: مدركات وسلوك)، المدرسة المصرية في السياسات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الخارجية ، 2002، ص585.

(74) -عادل عبد الرزاق، تجربة التكامل المصري السوداني بين النظرية والتطبيق(رؤية مستقبلية)، مكتبة جزيرة الورد، د.م، 2013، ص151.

(75) - ميرغني النور جاويش، ميثاق الاخاء السوداني المصري(دراسة تطور العلاقات السودانية المصرية، مطبعة جامعة الخرطوم، السودان، 2008،ص625.

(76) - محمد سميح عافية، أيام في السودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007،ص197.

Corresponding author: